

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

République Islamique de Mauritanie
Honneur - Fraternité - Justice

Premier Ministère



الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

الوزارة الأولى

11 2 NOV 2014

انواكشوط في:.....

000000006

Le Premier Ministre الوزير الأول

تعميم

إلى السيدات والسادة

- الوزراء

- المفوضين

الموضوع : تسيير شؤون الموظفين في الإدارات والمؤسسات العمومية

تولي الحكومة أهمية خاصة لتحسين أداء الإدارة العمومية لتجعلها أداة حقيقية للتنمية أقرب إلى المواطن وأكثر احتراماً للمبادئ الأساسية التي تنظم المرفق العمومي.

فواجب الخدمة العامة لا يتطلب من الإدارة التحلي بالمهنية العالية، والقدرة التامة على التصرف تجاه كافة الظروف فحسب، بل يستدعي منها كذلك، وقبل كل شيء، التقيد الصارم بالقوانين والنظم.

وفي هذا الصدد، يعتبر تنفيذ مبادئ العدالة والمساواة بين المواطنين أمام المرفق العمومي هو مبرر وجود الإدارة بل مبرر وجود دولة القانون.

ومع ذلك، فقد لاحظتُ عدم امتثال بعض الإدارات للأحكام القانونية والتنظيمية التي تسيير الولوج إلى الوظائف العامة والإحالة إلى التقاعد.

وعلى سبيل التوضيح، فإنه باستثناء حالات قليلة تم تحديدها بدقة، يحظر القانون الاكتتاب دون مسابقة ويعتبره لاغياً وباطلاً وقابلاً للرجوع فيه في أي وقت (انظر المادة 51 من القانون 93.09 الصادر بتاريخ 18 يناير 1993 المتضمن النظام العام للموظفين والوكلاء العقوديين للدولة).

ومن جهة أخرى، ينص نفس القانون على أن تتم الإحالة إلى التقاعد تلقائيا عند بلوغ الحد القانوني من حيث السن أو الخدمة، ويحظر الاحتفاظ بالموظفين في الخدمة بعد هذا الحد. والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة العامة ينطبق فقط على المدرسين ولفترة محدودة لا يمكن أن تتجاوز نهاية العام الدراسي الجاري (انظر المادة 72 من نفس القانون).

لكن على الرغم من هذه الأحكام الواضحة التي لا لبس فيها، ما زالت تلاحظ في إدارتنا ومؤسساتنا ممارسات من قبيل التوظيف غير القانوني والاحتفاظ بالموظفين في الخدمة لأجل غير محدودة رغم إحالتهم النظرية إلى التقاعد.

و لوضع حد لهذا الوضع غير المقبول، فإنني أحثكم على :

- اتخاذ التدابير الضرورية من أجل العودة للعمل بنهج المسابقة كطريق وحيد للولوج إلى الوظائف العمومية في إداراتكم المختلفة، وكذلك في تلك التي تقع تحت وصايتكم؛
- السهر شخصيا على ضمان الاحترام الصارم للقوانين المنظمة لتقاعد الموظفين والوكلاء العاملين في إداراتكم.

ولا داعي للتذكير أن استخدام الأساليب التي تتمثل في الاحتفاظ بالموظفين المتقاعدين في الخدمة من خلال عقود محاباة، ممنوع منعا باتا.

وفي الأخير أطلب منكم إبلاغنا باستلامكم لهذا التعميم الذي نولي تطبيقه أهمية كبيرة.

